مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 02 – جوان 2021
OEB Univ. Publish. Co.

أثر أجهزة دعم التشغيل على البطالة في الجزائر تحليل اقتصادي وقياسي خلال الفترة(2005-2018)

The impact of employment support agencies on unemployment in Algeria, an economic and econometric analysis during the period (2005-2018)

مراد إسماعيل*، جامعة عين تيموشنت، الجزائر.
mor_sma2011@yahoo.fr
مصطفى رديف، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
redif.cur@gmail.com
بن اعمر بن حاسين، جامعة سعيدة، الجزائر.
benhabenamar@yahoo.f

تاريخ التسليم:(2020/10/16)، تاريخ المراجعة:(2021/01/30)،تاريخ القبول:(2021/03/06)

ملخص :

هدفت الدراسة إلى إبراز دور هيئات دعم التشغيل كآلية معتمدة من طرف السلطات العمومية من أجل خلق مناصب شغل جديدة، وهذا بعد الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر في نهاية التسعينيات بعد تسريح عدد كبير من العمال واحالتهم على البطالة.

توصلنا من خلال التحليل النظري والقياسي إلى العديد من النتائج أهمها أن أجهزة الدعم تلعب دورا كبيرا بمساهماتها في خلق مناصب الشغل في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أجهزة الدعم، البطالة، مناصب الشغل، النموذج القياسي.

Abstract :

The study aimed to highlight the role of employment support agencies as a mechanism approved by the public authorities in order to create new jobs, and this is after the structural reforms that Algeria undertook at the end of the 1990s after laying off a large number of workers and placing them on unemployment.

Through theoretical and econometric analysis, we have reached many results, the most important of which is that the support mechanism plays a major role with its contributions to creating jobs in Algeria.

Keywords : Support agencies, unemployment, jobs, econometric model.

* **المؤلف المراسل: مراد إسماعيل ،الإيميل: mor_sma2011@yahoo.fr**

مقدمة:

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تعاني منها كل دول العالم بحيث أن التحدي الكبير لهذه الدول يتمثل في كيفية توفير مناصب الشغل في مختلف القطاعات، حيث أن المشكل مرتبط أساسا بعنصر الشباب لذلك نجد أن هذه الأزمة موجودة في الدول الفقيرة بوتيرة أكبر من الدول المتقدمة، هذا في الظروف العادية، أما إذا تعلق الأمر بظروف استثنائية على غرار أزمة 2008 أو جائحة كورونا (**Covid 19**) على سبيل المثال، فنجد أزمة البطالة وتسريح العمال يصبح حديث الإعلام في كل دول العالم.

كما تسعى كل دول العالم تقريبا للتقليل من حدة البطالة، إلا أن الأمر يختلف كذلك بين العالم المتقدم والعالم المتخلف، فنجد في العالم المتقدم يوفرون بعض الخدمات، المتمثلة في التأمين عن البطالة، تقديم إعانات للبطالين، تقديم برامج للإعانة ... الخ، بينما في الدول المتقدمة يكون في أغلب الأحيان بمنحهم فرص عمل مؤقتة أو تقديم إعانات قليلة مقارنة بالقدرة الشرائية أو برامج إعانات انتهجتها بعض الدول كالجزائر مثلا.

تعد الجزائر من الدول التي تعاني من مشكلة البطالة بصورة واضحة حيث بلغت مع ماي 2019 حوالي 11.4% (**ONS, 2019**)، وكون مناصب الشغل أغلبها تسيطر عليها الوظائف العمومية، فالجزائر تسعى دائما إلى إيجاد اليات لتوفير مناصب شغل أكبر من خلال دعم التوظيف الفردي عن طريق أجهزة دعم التشغيل المتمثلة في (ANDI–CNAC–ANGEM–ANSEJ) .

- **اشكالية الدراسة:** ومنه يمكن طرح الإشكالية:

إلى أي مدى تساهم أجهزة الدعم في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر خلال الفترة (2005 – 2018)؟

- **فرضيات الدراسة:**

تساهم أجهزة الدعم في تخفيض نسب البطالة بالجزائر، وهذا من خلال توفيرها لعدد معتبر من مناصب الشغل.

- **أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية دراستنا من كونها تعالج مشكلة عالمية موجودة في كل دول العالم خاصة وأن للبطالة عدة أنواع كما أن كل الدول تسعى إلى إيجاد سبل لمعالجتها وتخفيض حدتها.

- **أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

– محاولة تشخيص مشكلة البطالة وضبط مفهومها وأنواعها وأسبابها؛

– محاولة حصر تجربة الجزائر في الميدان خاصة بالحديث عن مختلف صيغ الدعم المطبقة؛

– محاولة إيجاد علاقة إحصائية بين الثنائية (وسائل الدعم، بطالة) لمعرفة مدى مساهمة الأولى في الثانية.

- **منهج الدراسة:**

لمعالجة هذه الإشكالية نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي خاصة ما تعلق بالجانب النظري لمصطلحات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الكمي عن طريق الأدوات القياسية من أجل معرفة أدوات الدعم في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر خلال الفترة (2018 – 2000).

2. الدراسات السابقة:

يمكن حصر أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا فيما يلي:

1.2 دراسة (Escudero, piguatti, & lopez Mourela, 2020): وهي عبارة عن مقال منشور، حيث اهتم الباحثين من خلاله بأكثر ثلاث عناصر ممثلة في المشاركة في سوق العمل، جودة التوظيف، ومشاركة المجتمع المدني وأظهرت النتائج أن هذه العناصر لم يكن لها تأثير واضح وإنما اقتربت من إحداث تأثير.

2.2 دراسة (Park, et al., 2020): وهي عبارة عن مقال منشور، حيث كان الهدف العام منه هو فحص برنامج (Vision Plan) وهو برنامج دعم توظيف الشباب في كوريا الجنوبية ووقايتهم من مخاطر الوقوع في NEET (عدم العمل، عدم التعلم، عدم التكوين)، حيث أظهرت الدراسة نتائج إيجابية للفئة المستوجبة فيما يتعلق بنية الحصول على العمل وكذلك انخفاض احتمالية NEET بالنسبة الأشخاص المشاركين في الاستجواب.

3.2 دراسة (ماهر يوسف الكنزي، 2017): وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، حيث هدف الباحث من خلالها إلى معرفة دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة لدى خريجي الجامعات، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات لصالح محافظة غزة والمنطقة الوسطى.

4.2 دراسة (جاد الله أبو ركبة، 2016): وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، هدف الباحث في بعض أجزائها إلى معرفة ما إذا كانت المنح والمساعدات الخارجية عوامل مفسرة بالنسبة لظاهرة البطالة بفلسطين، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين هذه المساعدات وانخفاض معدل البطالة ويرجع بالأساس إلى أن الجزء الأكبر من المساعدات كان الغرض منها دعم موازنة السلطة الفلسطينية.

5.2 دراسة (محمد حسين عودة، 2016): وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، هدف الباحث من خلالها إلى بيان دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات الفقر والبطالة، حيث أظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها تصدر أنشطة التعليم قائمة الأولويات في التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية بواقع 40.62%، الإنفاق على أنشطة مكافحة الفقر بنسبة 21.66%، وأنشطة التشغيل بنسبة 14.6%.

6.2 دراسة (Oberschachtsiek & Scioch, 2015): وهي عبارة عن مقال منشور،هدف الباحثين من خلاله إلى تقييم الآثار العلاجية لبرامج دعم التشغيل الحر في ألمانيا (البرنامج التكميلي المتمثل في التدريب والتعلم مع الدعم المالي)، حيث أظهرت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية بين برامج

الدعم والقضاء على البطالة حيث كانت الدلالة فقط من أجل الخروج من البطالة بنسبة 7% أما من أجل الاستدامة في العمل (البقاء في العمل) فلم تكون هناك علاقة إحصائية.

7.2 دراسة (Parent & Sautory, 2014): وهي عبارة عن مقال منشور، حيث توصل الباحثين من خلاله إلى أن الاستعانة بوسائل الدعم يعزز التوظيف بالنسبة للعاطلين عن العمل، كما تؤكد الدراسة أن الاستعانة بالوسائل الخارجية هو أقل دعما من الدعم العام الممنوح من قبل الدولة.

8.2 دراسة (يحي، 2012): وهي عبارة عن مذكرة ماجستير حيث توصل الباحث من خلالها إلى عدة نتائج منها أن السياسة التشغيلية وسياسة الدعم المطبقة غير مجدية ولا تساهم في التخفيف من حدة البطالة، كذلك هناك نقص كبير في اليد العاملة المؤهلة إلى جانب زيادة عدد البطالين.

3. التحليل النظري لكل ظاهرة البطالة وأجهزة الدعم:

1.3 مفهوم البطالة:

من أجل توضيح الإطار المفاهيمي لهذا المصطلح، نتطرق إلى العناصر التالية:

1.1.3 تعريف البطالة :

تعد البطالة مشكلة عالمية وهذا باتفاق جميع الاقتصاديين، حيث يمكن تعريفها على أنها: "الحالة التي يكون فيها المرء قادرا على العمل وراغبا فيه، ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين" (**الشمري ، 2005**، صفحة 16)، كما تعرف منظمة الأمم المتحدة البطالة على أنها: "البطالة تشير إلى جميع الأشخاص فوق سن من محددة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، ولكن جاهزون للعمل واتخذوا خطوات معينة سعيا وراء التوظيف مدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص" (منظمة الأمم المتحدة، 2004، ص69)، وتعرف على أنها: "الفرق بين حجم العمل المعروض، وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة هي حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمطوبة عند مستوى معين من الأجور" (حملي ، 2008، ص53)، ويمكن تعريفها على أنها: "عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء كان ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية، إرادية أو غير إرادية" (أسامة السيد،2008، ص9)

كما يمكن تعريف الشخص البطال بأنه: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" (**رديف و إسماعيل ، 2020، صفحة 200**).

2.1.3 أنواع البطالة:

للبطالة أنواع عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي: (الوزني وواصف،2000، ص 20)

1.2.1.3 البطالة الاحتكاكية أو الانتقالية: هي بطالة مؤقتة ناتجة عن تغيير مكان الإقامة أو مهنة معينة، وكذلك بطالة المتخرجين الجدد أو نتيجة نقصان الخبرة في عمل (الجميل،2001، ص26).

2.2.1.3 البطالة الهيكلية: هناك تشابه كبير بينها وبين البطالة الاحتكاكية إلا أن هذه الأخيرة مؤقتة بينما تحدث البطالة الهيكلية حينما يتغير هيكل الاقتصاد مثلا من زراعي إلى صناعي فيصبح كل من يعمل في قطاع الزراعة بطالا وبالتالي يلزمهم إعادة التأهيل لكي يتأقلموا مع الهيكل الجديد مما يتطلب وقت كبير (كراجة،2001، ص143).

3.2.1.3 البطالة الدورية: هي البطالة التي تسببها التقلبات الاقتصادية مثل الانكماش في الطلب الإجمالي أو الانفاق الكلي في الاقتصاد الوطني (بن عبد الفتاح، عوماري، وحميمش،2016، ص203).

4.2.1.3 البطالة السافرة: وهي البطالة الصريحة والتي تمثل حالة التعطل الواضحة التي يعاني منها إلى اقتصاد نتيجة وجود زيادة الطلب على العمل مقارنة بالعرض عليه، وعادة ما تلجأ الدولة في هذه الحالات إلى منح إعانة البطالة (غبان،2002، ص41).

5.2.1.3 البطالة الاختيارية: حينما يتعطل العامل بمحض إرادته (إبراهيم محمود، 2008، ص45).

6.2.1.3 البطالة الإجبارية: حينما يتعطل العامل بشكل إجباري (إبراهيم محمود، 2008، ص46).

7.2.1.3 البطالة المقنعة: يعني وجود فائض في اليد العاملة في قطاع معين أو في مكان عمل معين وإذا تم التطهير أو إنقاص في اليد العاملة فسوف لن يتضرر هذا القطاع، بل ربما يؤدي إلى تحسين ظروف العمل (بن عبد الفتاح،عوماري، وحميمش، 2016، ص203).

8.2.1.3 البطالة الموسمية: وتحدث هذه البطالة في أوقات معينة من السنة، ويمكن التنبؤ بها مسبقا، وتظهر خاصة في بعض القطاعات الموسمية (كالفلاحة، والسياحة) (نجا،2005، ص62).

9.2.1.3 بطالة المتعلمين: والمقصود بها وجود فائض واضح من المتعلمين وخريجي الجامعات والمعاهد عن حاجة سوق العمل التي يمكن استيعابه فعلا (الأشوح،2003، ص78).

10.2.1.3 البطالة التقاعد: وهي حينما يحال العامل على التقاعد إجباريا ويكون كأسلوب عقابي (أسامة السيد،2008، ص18).

11.2.1.3 البطالة سوء المظهر: وتكون في بعض القطاعات التي يلعب الهندام دورا مهما مثلا السياحة والفندقة بحيث تركز الإعلانات على حسن المظهر (أسامة السيد، 2008، ص19).

3.1.3 تطور البطالة في الجزائر

شكلت البطالة في الجزائر ضغط كبير على الاقتصاد إلا أنه مع بداية الألفية ومع بعث المخططات التنموية وتنويع آليات التشغيل ودعم الاستثمار بدأت بالانخفاض وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 1: تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000 – 2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة %	29	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.51

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة %	13.8	11.33	10.17	9.96	9.97	11	9.83
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
معدل البطالة %	10.6	11.76	10.5	11.7	11.6		

Source : ONS, 2002, 2004, 2006,2008, 2010, 2012, 2014, 2016, 2017, 2018

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن معدل البطالة انخفض من حدود % 29 سنة 2000 ليصل إلى 11.6% سنة 2018، مع تسجيل أقل نسبة سنة2013 بنسبة قدرت 9.83%، ويرجع هذا الانخفاض إلى الترتيبات المعتمدة والعديد من البرامج نذكر على سبيل المثال برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال فترات زمنية مختلفة، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.3 مفهوم أجهزة دعم التشغيل:

نظرا للتحولات الوطنية أو الدولية سمحت بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه في التنمية الاقتصادية خاصة بما يرتبط بعملية تخفيض نسب البطالة وذلك من خلال إنشاء عدة أجهزة لدعم ومساعدة إنشاء المقاولات (Druga, 2015, p. 4)، ونذكر منها:

1.2.3 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) عمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، كما هدف هذا الجهاز الى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبطلين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ثلاثين وخمسين سنة، كما يتيح العديد من التخفيضات المالية والامتيازات الجبائيه (سماح، 2016، ص304). عرف الصندوق تطورات عديدة بداية من إنشائه إلى وقتنا الحالي متمثلة في: **(CNAC,2020)**

– **تعويض البطالة:** ابتداء من سنة 1994 شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم.

– **الإجراءات الاحتياطية:** انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة.

– انطلاقا من سنة 2004 تم توسيع النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة.

– ابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين 35 و50 سنة بالالتحاق بالجهاز.

الجدول 2: توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2004- 2018)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة	القيمة المالية (مليون دينار)
الفلاحة	20859	50278	83989,28
الحرف	13321	34868	42578,39
الصناعات الصغيرة	8365	26799	33619,43
الهيدروليك	336	1150	2367,85
الصناعة	11348	32982	51607,09
الصيانة	853	2066	2508,36
الصيد	463	1669	3188,21
المهن الحرة	1055	2281	4238,03
الخدمات	30890	65370	110001,20
نقل البضائع	45848	69666	118 383,90
نقل المسافرين	12192	18486	28851,00
المجموع	**145530**	**305530**	**481332,73**

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2019، صفحة 27)

تتوزع المشاريع الممولة في إطار الصندوق على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث يستحوذ قطاع نقل البضائع على مجموع المشاريع الممولة 118 383,90 مليون دينار وخلق ما يقدر 69666 منصب شغل مستحدث، ويليه قطاع الخدمات بقيمة 110001,20 مليون دينار مع استحداث 30890 منصب شغل، ليأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة بقيمة 83989,28 مليون دينار و50278 منصب شغل، أما باقي القطاعات مجتمعة فقد سجلت القيم المتبقية من الإجمالي المقدر 481332,73 مليون دينار مع استحداث 305530.

2.2.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تأسست في 08سبتمبر 1996، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة، بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي الوطني وامتصاص البطالة. وهي موجه للشباب ما بين 19 و40 سنة (**المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، 1996**). وتتولى المهام الآتية: **(ANSEJ, 2020)**

- دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع؛
- إتاحة للمقاولين الشباب جميع المعلومات (الاقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية)؛
- تطوير العلاقات مع مختلف الشركاء (بنوك، ضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي.....)؛
- إقامة شراكة بين القطاعات لتحديد الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات؛

- توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة للمقاولين الشباب؛
- منح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية في مرحلتي الانطلاق والاستغلال.

الجدول 3: توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1997-2018)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة	مناصب الشغل المستحدثة
الخدمات	107563	28,46	250286
نقل البضائع	56530	14,96	96237
الفلاحة	56225	14,88	132927
الحرف	42864	11,34	125997
البناء والاشغال العمومية	33697	8,92	98014
الصناعة	26195	6,93	75714
نقل المسافرين	18986	5,02	43681
نقل التبريد	13385	3,54	24132
المهن الحرة	10801	2,86	24308
الصيانة	9990	2,64	23032
الصيد	1131	0,30	5549
الهيدروليك	554	0,15	2044
المجموع	**377921**	**100**	**901921**

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2019، ص26)

حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وصل عدد المشاريع الممولة منذ بداية نشاط الوكالة سنة 1997 إلى غاية سنة 2018، 377921 مشروع، مع استحداث ما يقدر بـ 901921 منصب شغل .

3.2.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

كانت تسمى سنة 1993 بوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار وتحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01- 202 الصادر في 24 سبتمبر 2001 وهدفها تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبية معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسب البطالة. **(المواد 21-23-24 من الأمر 01/03، 2001)**

تعد بديلا عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار، وقد أنشأت الوكالة البديلة بموجب قانون الاستثمار الجديد في 20 أوت 2000، وتضطلع بالمهام الآتية: (بوري محي الدين،2018، ص 205)

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

الجدول 4: تطور عدد المشاريع المصرح بها في إطار ANDI حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002-2018)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	مناصب الشغل
الزراعة	1586	64532
البناء	11958	254728
الصناعة	14989	630280
الصحة	1216	30782
النقل	29270	158912
السياحة	1565	94862
الخدمات	6786	132392
التجارة	2	4 100
الاتصالات	5	4 348
المجموع	**67377**	**1374936**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،2017.
- (وزارة الصناعة والمناجم، 2019، ص26).

حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وصل عدد المشاريع المصرح بها منذ 2002 إلى غاية سنة 2018، 67377 مشروع، مع استحداث ما يقدر 1374936 منصب شغل .

4.2.3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جافني 2004 المعدل. تشتمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة، وهي أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص توفير مصادر الدعم المالي الميسر في إطار تسيير صيغة القرض المصغر، وفق التشريع والتنظيم المعمول به وربط علاقة وثيقة ودائمة بين البنوك التجارية وهذه الصناعات من خلال توفير الضمانات اللازمة لها. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،2004، ص3)

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في: (الطيف وكوراد،2019، ص9)

- تسيير القروض المصغرة وفق التشريع والنظيم المعمول بهما؛

- العمل على توفير سبل التواصل والإعلام مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- تشكيل قاعدة معطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز ؛
- تقديم النصح والاستشارة للمستفيدين في عملية إدارة الأموال وتسيير القروض؛
- ربط علاقات مالية دائمة بين البنوك والمؤسسات المالية والمستفيدين من أصحاب المشاريع؛
- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والمقاولاتية، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة، ومتابعة الأنشطة المنجزة من طرفهم.

الجدول 5: تطور عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2005-2017)

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	112 880	%14,08
الصناعة الصغيرة	310 426	%38,73
البناء والأشغال العمومية	68 134	%8,50
الخدمات	166 534	%20,78
الصناعة التقليدية	139 617	%17,42
التجارة	3 164	%0,39
الصيد البحري	758	%0,09
المجموع	**801 513**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2018.

من خلال الجدول يتضح أنه قد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 31 أوت 2017، 801513 مشروع، تتوزع على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث يستحوذ قطاع الصناعة الصغيرة على مجموع

المشاريع الممولة بحصة 38.73% يليه قطاع الخدمات بحصة 20.78%، ثم قطاع الصناعة التقليدية بحصة 17.42%، قطاع الزراعة بحصة 14.08%، قطاع البناء والأشغال العمومية بحصة 8.5%، قطاع التجارة بحصة 0,39%، وأخيرا قطاع الصيد البحري بحصة 0,09%.

4. الدراسة القياسية

1.4 منهجية الدراسة واختيار النموذج:

نعتمد في دراستنا لأثر مؤسسات دعم التشغيل على البطالة في الجزائر على تقدير النموذج التالي:

$$ch = f(andi, cnac, ansej, angem)$$

ch: معدل البطالة.

andi: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

cnac: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

ansej: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

angem: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تقتضي منهجية الاقتصاد القياسي التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ثم تقدير باستعمال نماذج ARDL، وقد تم اختيار هذه الطريقة لأنها مناسبة عندما يكون عدد المشاهدات صغير والمتغيرات مستقرة أو متفاضلة من الدرجة الأولى.

2.4 الوصف الإحصائي للمتغيرات واستقراريه السلاسل الزمنية:

الجدول 6: الوصف الإحصائي للمتغيرات

	CH	ANDI	CNAC	ANSEJ	ANGEM
Mean	11.39	49.59	6.596	17.57	26.23
Max	15.27	73.92	11.84	25.87	43.99
Min	9.83	18.30	1.940	9.440	4.180
St. D.	1.699	18.24	3.410	5.795	12.48
Skew	1.179	−0.180	0.045	−0.063	−0.2941
Kurt	3.314	1.699	1.468	1.635	1.883
Jar–Ber	2.832	0.910	1.176	0.938	0.796
Prob	0.242	0.634	0.555	0.625	0.671

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 9.

يبين الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة وجود تشتت مرتفع للقيم عن متوسطها الحسابي لأغلبية السلاسل الزمنية للمتغيرات (الانحراف المعياري) باستثناء البطالة، ويمكن تفسيره بنسب النمو

المرتفعة في استحداث مناصب الشغل، خاصة وأن هذه الفترة تميزت ببرامج الانعاش الاقتصادي التي عرفت في نفس الوقت ارتفاع أسعار النفط، مما ساعد الحكومة على زيادة نسبة تمويل المشاريع الاستثمارية المخصصة للمؤسسات المصغرة والصغيرة، كما يبين اختبار Jarque-Bera أن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتبع توزيع طبيعي.

الجدول 7: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية PP

المتغيرات		T statistique	القيم الحرجة			الاحتمال	القرار
			%1	%5	%10		
ch	ch	-2.419	-4.992	-3.875	-3.388	0.3532	غير مستقرة
	d (ch)	-5.252	-2.792	-1.977	-1.602	0.0001	مستقرة
andi	andi	-0.040	-5.124	-3.933	-3.420	0.9869	غير مستقرة
	d(andi)	-1.645	-2.816	-1.982	-1.601	0.0924	مستقرة
cnan	cnan	-1.924	-5.124	-3.933	-3.420	0.5752	غير مستقرة
	d(cnan)	-2.427	-2.816	-1.982	-1.601	0.0213	مستقرة
ansej	ansej	-2.075	-5.124	-3.933	-3.420	0.5021	غير مستقرة
	d (ansej)	-3.200	-2.816	-1.982	-1.601	0.0048	مستقرة
angem	angem	0.715	-5.124	-3.933	-3.420	0.9982	غير مستقرة
	d(angem)	-2.637	-2.816	-1.982	-1.601	0.0141	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 9.

تبين نتائج اختبار الاستقرارية (PP) أن القيمة المحسوبة لكل السلاسل الزمنية أكبر من القيم الحرجة عن مستوى 5%، وهذا يدل على رفض الفرضية العدمية ووجود جذور أحادية، وبالتالي فان كل السلاسل الزمنية المدروسة غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

أما قيم (T statistique) المحسوبة لكل التفاضلات الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة فهي أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وهذا يعني قبول الفرضية العدمية وعدم وجود جذور أحادية، أي أن السلاسل الزمنية متفاضلة من الدرجة الأولى I(1).

3.4 .تقدير أثر مؤسسات دعم التشغيل على البطالة

نقوم بتطبيق نموذج ARDL إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى(1)I أو خليط من الاثنين، ويتميز هذا النموذج بأنه يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى.

الجدول 8: تقدير نموذج الإبطاءات الموزعة لأثر مؤسسات دعم التشغيل على البطالة

Dependent Variable: ch (Method: ARDL)				
Selected Model: ARDL(3, 0, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CH(-1)	0.171072	0.036116	4.736780	0.0418
CH(-2)	0.660927	0.048844	13.53146	0.0054
CH(-3)	0.547460	0.031458	17.40266	0.0033
CNAC	0.573029-	0.033458	17.12702-	0.0034
ANSEJ	-0.144729	0.010268	-14.09560	0.0050
ANGEM	0.059571-	0.005367	11.09944-	0.0080
C	-8.506708	1.191051	-7.142188	0.0190
R-squared	0.997621	Mean dependent var		10.568
F-statistic	139.7801	Prob(F-statistic)		0.0071

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 9.

تظهر نتائج التقدير أن:

- أفضل نموذج هو ARDL(4,4) تبعا لفترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلية حسب معيار (AIC)؛
- النموذج ذو جودة عالية حسب احتمال F-statistic؛
- النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة وله قابلية التطبيق في الواقع حسب R-squared؛
- يشير احتمال T-statistique إلى أن كل المتغيرات المفسرة لها معنوية احصائية، مما يدل على أنها تؤثر على البطالة في الفترة القصيرة.

الجدول 9: اختبار منهج الحدود (bonds test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	.1818656	3

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 9.

تبين نتائج التقدير أن القيمة المحسوبة (f-statistic) أكبر من القيم الحرجة عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي وبعض المتغيرات، بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. الآن نقوم بتقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل.

الجدول 10: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: ch				
العلاقة في المدى القصير Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-1.208387	0.072307	-16.711859	0.0036
D(CH(-2))	-0.547460	0.031458	-17.402664	0.0033
D(CNAC)	-0.573029	0.033458	-17.127024	0.0034
D(ANSEJ)	-0.144729	0.010268	-14.095601	0.0050
D(ANGEM)	-0.059571	0.005367	-11.099436	0.0080
CointEq(-1)	-0.379460	0.083991	-4.517882	0.0457
العلاقة في المدى الطويل Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
CNAC	-1.510118	0.253714	-5.952055	0.0271
ANSEJ	0.381409	0.096432	3.955218	0.0584
ANGEM	-0.156990	0.040807	-3.847088	0.0614
C	22.417955	1.847206	12.136140	0.0067

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 9.

تبين نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن:

- معامل إبطاء حدّ تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، وأنه سالب ومعنوي تبلغ قيمته حوالي 0,37%؛

– أثر سالب ومعنوي لـ D(CNAC) على البطالة، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة التشغيل التي توفرها وكالة CNAC بـ 1% انخفضت نسبة البطالة بـ 0,57 %؛

– أثر سالب ومعنوي لـ D(ANSEJ) على البطالة، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة التشغيل التي توفرها وكالة ANSEJ بـ 1% انخفضت نسبة البطالة بـ 0,14 %؛

– أثر سالب ضعيف ومعنوي لـ D(ANGEM) على البطالة، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة التشغيل التي توفرها وكالة ANGEM بـ 1% انخفضت نسبة البطالة بـ 0,05 %؛

– ترتبط كل المتغيرات بعلاقة عكسية في المدى القصير مع البطالة وهذا يفسر أن هذه الوكالات عملت على خلق مناصب التشغيل وتخفيض البطالة في الفترة القصيرة.

أما نتائج التقدير في المدى الطويل فنلاحظ أن:

– كل من معلمة **ANSEJ**، **ANGEM** ليس لها معنوية احصائيا، وهذا يدل أنهما لا يؤثران على البطالة في الفترة الطويلة؛

– معنوية معلمة **CNAC** وارتفاع أثرها في المدى الطويل ليصبح علاقة عكسية بـ 1,51 %.

خاتمة:

من خلال الدراسة النظرية والقياسية لأثر مؤسسات دعم التشغيل على البطالة في الجزائر تبين ما يلي:

– اعتمدت الجزائر على آليات تنظيم سوق العمل من خلال أدوات دعم التشغيل (ANDI, CNAC, ANSEJ, ANGEM) وهذا لمعالجة الاختلالات الموجودة في سوق العمل حيث تساهم هذه الأجهزة في استحداث مناصب الشغل وبالتالي تخفيض نسب البطالة في الجزائر؛

– وجود أثر وعلاقة عكسية لمناصب العمل التي توفرها مؤسسات دعم التشغيل على البطالة في الفترة القصيرة، وهذا يدل على أن برامج الإنفاق المطبقة من قبل الدولة لخلق مناصب التشغيل للشباب ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في خفض البطالة في المدى القصير؛

– عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين مناصب العمل لمؤسسات دعم التشغيل والبطالة، وهذا يمكن تفسيره بوجود متغيرات أخرى أكثر تفسيرا للبطالة في المدى الطويل مثل الإنفاق الحكومي والايرادات الحكومية التي تعتمد على المداخيل النفطية التي تراجعت في الفترة الأخيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط.

كما سمحت لنا الدراسة بتقديم الاقتراحات التالية:

- الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال من أجهزة الدعم لتحقيق نتائج أفضل؛
- اعداد دراسات حول مختلف القطاعات ومدى جاذبيتها والعمل على تركيز كافة الجهود عليها؛
- اصلاح كافة الأنظمة المساندة لهذه الأجهزة كالنظام الجبائي في الجزائر؛
- السعي لجذب خريجي الجامعات للتوجه نحو هذه الاجهزة من خلال التعريف بها في مسارهم الدراسي.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– المرسوم التنفيذي رقم 96–296 . (1996). المؤرخ في 08 ديسمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

– المواد 21–23–24 من الأمر 01/03. (2001). الصادر في 20 أوت 2001 المتعلقة بمهام ANDI. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

– وزارة الصناعة والمناجم.(2019). نشرية المعلومات الإحصائية رقم 34، أفريل 2019. وزارة الصناعة والمناجم.

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (22 جانفي, 2004). يتعلق بالجهاز القرض المصغر. مرسوم رئاسي(6)، 3. الجزائر.

– إيمان الشمري.(2005). البطالة معناها وأنواعها. المجلة العربية للعلوم الإدارية بجامعة الكويت(3)، 11 – 18.

– بوري محي الدين.(2018). دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(2000–2010). جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير.

– جلال حملي.(2008). الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأسباب مواجهتها رؤية مستقبلية. جامعة عين الشمس، مصر.

– خالد الوزني، والرفاعي واصف.(2000). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق (الإصدار 2). دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

– دحمان بن عبد الفتاح، عائشة عوماري، ونرجس حميمش.(2016).استراتيجية الجزائر في علاج البطالة (مقاربة قياسية أدرار نموذجا)،. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي(6،)، 203.

– زينب الأشوح.(2003). الأطراد والبيئة ومداومةالبطالة. دارغريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

– سامي محمد حسين عودة.(2016). دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات البطالة والفقر – دراسة حالة قطاع غزة (2008 – 2014). مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

– طلحي سماح.(2016). دور أجهزة المرافقة في دعم وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية، 304.

– عبد الحليم كراجة.(2001). مبادئ الاقتصاد الكلي (الإصدار2). عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع.

– عبد الراضي إبراهيم محمود.(2008). حلول المعالجة مشكلة البطالة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

– عبد السميع أسامة السيد.(2008). مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب، الآثار، الحلول. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

– عبد القادر يحي.(2012). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة – دراسة حالة "ولاية تيارت. مذكرة ماجستير، جامعة وهران.

– عبد الكريم الطيف، وفاطيمة كوراد.(2019). التمويل الأصغر وتفعيل دور المرأة المقاولة في التنمية – دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر في الجزائر. مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية، 5(1)، 9.

– عبد الوهاب نجا.(2005). مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها – دراسة تحليلية تطبيقية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

– محروس غبان.(2002).البطالة: الأسباب وطرق المعالجة. المدينة المنورة، إمارة المدينة المنورة.

– محمود صلاح جاد الله أبو ركبة.(2016). العوامل المحددة للمنح والمساعدات الخارجية وأثرها على معدل البطالة في فلسطين. مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

– مصطفى رديف، ومراد إسماعيل.(2020). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية البطالة في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (2000 – 2018). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11(2)، 197 – 213.

– منظمة الأمم المتحدة. (2004).تعزيز التنمية البشرية لسنة 2004.

– نجود محمد الجميل.(2001). البطالة مرض مستعص صنعناه بأنفسنا .... فهل من علاج. مجلة التدريب والتقنية(22)، 26.

– يوسف ماهر يوسف الكنزي.(2017). دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات. مذكرة ماجستير،أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا،جامعة الأقصى.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

ANSEJ. (2020, 08 13). l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi desJeunes. Récupéré sur http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-lansej/presentaion-du-lansej

CNAC. (2020, 09 20). la Caisse Nationale d'Assurance Chomage . Récupéré sur https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

Ermira Qosja Ertila Druga. .(2015) Entrepreneurial spirit and factors affecting it: Case study based on the students of the European University of Tirana. International Journal of Social Sciences and Education Research.5 ،(3)1 ،

Escudero, V., piguatti, C., & lopez Mourela, E. (2020). Joint prevision of income and employment support evidence from a crisis response in Uruguay, , n° , . journal of world of development(134).

Oberschachtsiek , D., & Scioch, P. (2015). The outcome of coaching and training for self-employment. A statistical evaluation of outside assistance support programs for unemployed business founders in Germany. Journal of Labour Market Res. doi:DOI 10.1007/s12651-014-0161-6

ONS. (2019). office national des statistiques. Consulté le septembre 28, 2020, sur www.ons.dz

Parent , G., & Sautory, O. (2014). l'accompagnement des demandeurs d'emploi, Effets du renforcement et de l'externalisation du suivi. revue travail et emploi(139), 75 – 89.

Park, M., Lee, S., Nam, K., Noh, H., Lee, S., & Joo Lee, B. (2020). An evaluation of the youth employment support program in South Korea: Focusing on the outcome of preventing NEET. Children and Youth Services Review(110).